المؤتمر الدولي التاسع حول "المرأة والشباب في التنمية العربية"
(22-24 مارس 2010، القاهرة ، جمهورية مصر العربية)

# التمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية

إعداد: السيدة/ ريا حفار الحسن

تُقدّمها: السيدة/ لمياء المبيض بساط

# "التمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية "

إعداد: ريا حفار الحسن [1]
تقديم: لمياء المبيض

## أولا- مقدمة :

يشكّل موضوع التمكين السياسي للمرأة العربية محور اهتمام المعنيين والعاملين في مجال التنمية وحقوق الإنسان. فالنساء اللواتي يشكّلن نصف المجتمع بقين على مدى سنوات طوال "*النصف المهمّش والتابع*" بدل أن يكنّ "*النصف المشارك والفاعل*" في إنماء المجتمع واختيار نوعية الحياة التي يطمح إليها. ومع ازدياد الوعي لسلبيات هذا الوضع على عملية التنمية بمختلف أوجهها أدرجت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كما المنظمات الإقليمية هدف إحقاق المساواة بين المرأة والرجل وتمكين المرأة على لائحة الأهداف الإنمائية للألفيّة.[2] ولقد أعاد إعلان الكويت الصادر في يناير 2009 التأكيد على هذا الهدف حيث نصّ على ضرورة العمل على:

"*تمكين المرأة والارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وتعزيز دورها في الحياة العامة، تحقيقاً لمبدأ المساواة وتأكيداً لمبادئ العدل والإنصاف في المجتمع*".[3]

وفي حين تشهد الساحة الأكاديمية جدلاً حول تحديد مفهوم التمكين والمؤشرات التي يجب اعتمادها لقياسه، نجد إجماعاً بين المنظّرين والعاملين في حقل التنمية على كونه ينطوي على ضمان المشاركة الفاعلة للمرأة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس على حياتها اليومية وعلى مجتمعها ككل[4]. كذلك نجد إجماعاً على كون التمكين السياسي للمرأة عملية ديناميكية تتأثر وتؤثر بحضاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ولضمان نجاح هذه العملية ينبغي توفّر شروط أساسية يأتي في طليعتها (1) محو الجهل

---

[1] شارك في إعداد هذه الورقة كل من السيدة لمياء المبيض بساط، السيدة سوزان أبو شقرا، والدكتورة مارغريت حلو. مراجعة وتنسيق السيدات جنان الدويهي، نسرين الترياقي ورانيا أبي حبيب.

2 الأهداف الإنمائية للألفية هي: القضاء على الفقر والجوع، محو الأمية، المساواة الجندرية، صحة الطفل والأم، محاربة الإيدز، والحفاظ على البيئة واستدامتها والشراكة العالمية.

3 توصيات مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، الكويت 29-20 كانون الثاني 2009

4 Malhotra A, S.R. sehuler, C. Boender "Measuring Women's Empowerment as a variable in International Development ", Background paper prepared for the World Bank workshop on poverty and gender: New Perspectives, June 28-2002.

والأمية، (2) توفّر الفرص والخيارات، (3) وضمان الحق بالاختيار (4) وإرساء الوعي بأهمية وضرورة ممارسة هذا الحق.

فكيف يبدو وضع المرأة العربية اليوم؟ وهل تمكّنت الدول العربية بعد مضي عقد على تبنّيها أهداف الألفيّة من أن تحرز تقدماً نحو تمكين المرأة في مختلف المجالات؟ وأين نحن اليوم من إحقاق هدف تمكين المرأة العربية سياسياً؟ وما هي العقبات التي تعترض تحقيق هذا الهدف؟ وما هي السُبُل الكفيلة بتذليلها؟

## ثانياً – واقع المرأة العربية اليوم: هل يُشكل أرضاً خصبة للتمكين السياسي؟

تشير الإحصاءات والدراسات الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، الحكومية منها وغير الحكومية، إلى إحراز بعض التقدّم في وضع المرأة العربية خلال العقدَين الماضيَين لاسيما بعد مؤتمر بيجينغ.

ففي بداية الألفية، حققت الدول العربية تقدما ملموساً في مستويات تعلّم وصحة النساء:

- ارتفعت معدلات إتمام التعليم الابتدائي الشامل من 77 في المائة عام 1990 إلى 89 في المائة عام 2004.
- حصة المرأة في مجموع عدد الطلاب في جميع مستويات التعليم آخذة في الازدياد
- معدل الأمية بين الإناث البالغات انخفض بمقدار النصف تقريبا بين عامي 1970 و 1994
- زيادة في متوسط عدد سنوات التعليم لكل عامل من 1.7 سنوات في عام 1965 إلى 5.5 سنة في عام 1985.[5]

أمام هذا الوضع نشهد تغيراً في التعاطي بقضايا المرأة، خاصة في الخليج العربي، حيث عكست خطابات قادة البلاد تغييرات ملموسة وإيجابية حول دور المرأة كقوّة مشاركة في الحياة وتذويب المعوقات الثقافية بهدف النهوض بالمرأة وتشجيعها. لعل أفضل تعبير عن هذا التطور الايجابي في الموقف من المرأة ما جاء في تصريح لمؤسس ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، الشيخ زايد رحمه الله، حيث قال: "*إن للمرأة الحق في العمل في*

5- حول العقبات التي تعترض تحقيق اهداف الالفية بشكل عام راجع: تقرير الامين العام للأمم المتحدة للعام 2009، الذي يعرض لأثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على مساهمات الدول في عملية التنمية.
Keeping the promise : Forward – Rethinking to Promote an Agreed Action Plan to Achieve The Millennium Development Goals by 2015, daccess –dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N10/238/02/pdf/1

*كل مكان، الإسلام أعطى المرأة وضعها الشرعي، وشجعها على العمل في جميع القطاعات طالما أنها تمنح الاحترام اللائق. إن الدور الأساسي للمرأة هو منشئة الأطفال، ولكن و فوق ذلك، الدعم كله لمن تختار منهن أن تؤدي وظائف أخرى" .*

ومن أهم الانجازات والتي تستوجب التوقّف عندها هو منح الحكومات في الكويت وقطر وسلطنة عمان، في الفترة التالية لبيجين، المرأة حقّ التصويت والترشّح بشكل أو بآخر للانتخابات العامة.

والواقع أن نظرة المرأة العربية اليوم للدور الذي تلعبه في المجتمع ومساهماتها في جوانب الحياة العامة أصبحت أكثر وضوحا مما كانت عليه في الثمانيات ...**فبيجين كانت منبرا لهذا التغيير**.

ومع ذلك، فإن "مؤشر الفجوة" بين الجنسين في العالم العربي لا يزال متدن. إذ يشير التقرير الشامل حول ردم الفجوة بين الجنسين للعام 2009 والصادر عن القمة الاقتصادية العالمية أن الكويت حصلت على المرتبة 105 والأردن 113 و مصر 126 وجاءت اليمن في أدنى مرتبة في التصنيف بالمركز 134 بينما لبنان لم يتم إدراجه ضمن هذا التقرير لنقص في توفر المؤشرات.

**جدول رقم (1): مؤشر الأداء العالمي لسد الفجوة بين الجنسين 2009:[6]**

| المنطقة | المعدل | المنطقة | المعدل |
|---|---|---|---|
| الشرق الأوسط وشمال افريقيا | 58% | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | 67% |
| الصحراء الكبرى افريقيا | 65% | شمال أمريكا | 70% |
| آسيا | 65% | أوقيانوسيا | 68% |
| أوروبا الشرقية | 67% | أوروبا الغربية | 70% |

6 Source: Global Gender Gap Index: 2009

### أ- على الصعيد التربوي:

على الصعيد التربوي، تظهر الصورة الإجمالية إحراز تقدّم ملموس، إذ تمكنت معظم الدول العربية من ردم الهوّة كلياً أو بشكل كبير بين نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي بين الذكور والإناث، كما وداخل فئة الشباب من الجنسَين وفي المستويات العلمية المختلفة.

- **لبنان** مثلا أحرز تقدّماً ملحوظاً في تحقيق المساواة بين الجنسين في التحصيل العلمي. فمعدلات الالتحاق المدرسي مرتفعة فيه وصلت إلى 98,82% للذكور و 92,8% للإناث في العام 2005-2006 ، كما وأن التعليم الابتدائي للفئتين العمريتين (5-9 و10-14) شبه معمّم. كما يشار إلى غياب أي تمييز على أساس الجندر في فرص النفاذ إلى التعليم وذلك في كافة المراحل.

لكن معدلات التحصيل العلمي المرتفعة للإناث لا تُترجم بنفاذ أفضل للمرأة إلى النشاط الاقتصادي أو مراكز اتخاذ القرار على المستوى الوطني. تشكّل القوى العاملة 32.2% من إجمالي السكان، وتصل نسبة نشاطها الاقتصادي إلى 44% (الفئة العمرية :15 سنة و ما فوق –2004). يمثّل الأفراد العاملون ( الفئة العمرية 15-65 سنة) ما نسبته 47.1% من السكان، و تتدنى هذه النسبة بشكل ملحوظ لدى الإناث (22.3%) مقارنة بالذكور (73.4%) في الفئة العمرية نفسها .

- في المقابل نجد أنّ الهوّة لا زالت واسعة في بعض الدول العربية وبخاصة العراق واليمن وموريتانيا ودجيبوتي والمغرب.
- كذلك نجد أنّ نسَب الأميّة بين الإناث في بعض الدول العربية كمصر والعراق وموريتانيا والمغرب واليمن لا زالت أعلى من معدل الأميّة في الدول التي تحل آخراً على سلّم النمو.

واللافت في الإحصاءات لمعظم الدول العربية ظاهرتان: تتجلّى الأولى في تزايد اتساع الهوّة بين نسب التحاق الذكور والإناث مع الارتفاع في المستوى العلمي.

**في أوروبا**

بالرغم من كون غالبية المؤشرات تدل على نمو ضئيل في عدد النساء العاملات في الحقل العلمي، السياسات التفاعلية ضرورية للدفع باتجاه خلق فرص متساوية للباحثين النساء والرجال. فبحسب المعلومات المجمعة من قبل Eurostat و المراسلون الاحصائيون لمجموعة Helisnti ، تبقى فئة النساء في مجال البحث العلمي أقلية بحيث مثلت 30% من الباحثين في الاتحاد الأوروبي في العام 2006، غير أن نسبتهم تنمو بشكل أسرع من نسبة الرجال (6.3% سنوياً في الفترة الممتدة ما بين 2006-2008 مقارنة ب 3.7% بالنسبة للرجال)، والوضع نفسه ينطبق على نسبة النساء العالمات والمهندسات (بنسبة 6.2% سنوياً مقارنة ب3.7% بالنسبة للرجال) .

وبصورة إجمالية يبقى التوازن ما بين الباحثين النساء والرجال أفضل في وظائف الدولة وقطاع التعليم العالي مقارنةً بقطاع الأعمال في مجمل دول الاتحاد الأوروبي.

وتتجلّى الثانية في نوعية الاختصاصات التي تلتحق بها الإناث على المستوى الجامعي في معظم الدول العربية والتي تعكس تكريساً للأدوار الجندرية التقليدية.[7]

إن المساواة وتحسين فرص اكتساب المعرفة للإناث تساهم في تعزيز المهارات التنافسية وفي توظيف قدراتهن للارتقاء وتطور المجتمع.

### ب- على الصعيد الاقتصادي:

سجلت مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية زيادة مطردة خلال العقود القليلة الماضية غير أن نسبة المشاركة تبقى الأدنى مقارنة بسائر بلدان العالم، فحصة المرأة من مجموع القوى العاملة، لا تتجاوز الربع في جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا باستثناء لبنان حيث تصل إلى 26 في المائة ومصر حيث تساوي الربع تمامًا . وقد ظلت هذه النسبة شبه ثابتة خلال الفترة 2000-2007 ، وكانت الزيادات طفيفة باستثناء سلطنة عمان حيث بلغت الزيادة 5 في المائة وفلسطين 4 في المائة، بعد أن كانت قد سجلت معدلات متدنية لمشاركة المرأة في المرحلة السابقة.[8]

فوارق كبيرة لا تزال قائمة داخل المنطقة حيث تتراوح حصة المرأة من القوى العاملة بين معدل أدنى قدره 10.3في المائة في فلسطين ومعدل أعلى قدره 49.0 في المائة في الكويت (أرقام عام 2005) علما أن معدل الكويت يشمل العاملات الأجانب مثلما هي حال سائر بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تسجل زيادات كبيرة منذ عام1990.[9]

ولقد أشار التقرير العربي للتنمية الإنسانية للعام 2009 إلى أنّ معدلات البطالة بين الشابات العربيات لا زالت أعلى مما هي عليه بين الشبان العرب وهي من المعدلات العليا في العالم أجمع (يتراوح معدّل البطالة للشابات بين 59% في الأردن و 5،7% في الإمارات العربية المتحدة) .[10]

أوضاع عمل المرأة العربية ليست بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية وسوق العمل فى الوطن العربي وتحديات العولمة، فمؤتمر العمل العربي فى دورته ال 35 التي عقدت في شرم الشيخ في جمهورية مصر العربية عام 2008 قد لخص التحديات التى تواجه سوق العمل العربي فى ثلاث نقاط رئيسية هى:

- وجود 17 مليون عربي من العاطلين
- كون ثلث العاملين فى الوطن العربي من الفقراء
- كون الحكومات العربية تحتاج إلى تأمين 9، 3 مليون وظيفة سنويا

**التحديات التى تواجه مساهمة المرأة فى التنمية الشاملة- ورقة مقدمة فىورشة عمل**
**" تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية"-2009**

7- تقرير الرصد العالمي – البنك الدولي – 2007
http://econ.worldbank.org/external/default/main?contentMDK=21355010
8- تقرير تحكم المرأة في الموارد الاقتصادية وحصولها على الموارد المالية – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا -2009 ص، 6 .
9- المرجع السابق، ص، 6 .
10- المركز التربوي للبحوث والإنماء، بيروت، لبنان

وتعكس هده النسب ضعف تأثير المرأة إجمالا في القرار الاقتصادي.

### ج- على الصعيد السياسي

عربيا خطت المرأة العربية خطوات ثابتة للوصول إلى مناصب بارزة.

- ففي الكويت مثلا، تمكنت أربع نساء من الوصول إلى مجلس الأمة في مايو 2009 بعد فوزهن بالانتخابات وبجهود نسائية استمرت 20 سنة.

- كذلك استطاعت المرأة الأردنية ان تحقق عدداً من المكاسب المهمة منها رفع كوتا الحصة النسائية في البرلمان إلى 20 % ضمن قانون البلديات و6 مقاعد للنساء في القانون الخاص بالانتخابات.

- وفي مصر التي تحظى فيها المرأة بمكانة متميزة وتتبوأ مناصب قيادية عليا، تمكّنت هذه الأخيرة من أن تضيف لنفسها مكسباً جديداً تمثّل في تعيين أول سيدة بمنصب رئيس جامعة الإسكندرية بقرار جمهوري، وتعيين وزيرة للأسرة والسكان وكذلك تبنّى البرلمان تعديلات على قانون الانتخابات نظام الحصة (الكوتا) .

- كذلك حصلت المرأة السودانية بموجب القانون على حصة الكوتا 25 % في البرلمان وسوف يتم تطبيقها في الانتخابات البرلمانية القادمة.

- وبالنسبة لدول المغرب العربي فقد تمكنت المرأة المغربية من الفوز في الانتخابات البرلمانية وتقلدت النساء رئاسة المجالس المحلية عن مدن مختلفة، وانتخاب أول امرأة عمدة لمجلس مدينة مراكش، الأمر الذي مثل حدثا سياسيا في تاريخ المغرب. وفي تونس، تحققت أيضاً بعض المكاسب من خلال تمثيل المرأة بنسبة 28 % في الانتخابات التشريعية التي جرت في أكتوبر 2009 بحيث ارتفع عدد النساء في البرلمان إلى 58 من مجموع 249 مقابل 22.7 % في عام 2004.[11]

- أما في لبنان، فمن بين التطورات الواعدة على صعيد مشاركة المرأة في الحياة السياسية، تبنى مجلس الوزراء مبدأ الكوتا النسائية في الانتخابات البلدية وتبنت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية مشروع القانون الذي يجيز للمرأة المتزوجة الترشح لعضوية المجلس البلدي في البلدة التي كانت مسجلة فيها قبل

---

11- المرأة العربية: منجزات في مجال التمكين السياسي والاقتصادي والقضائي (www.google.com)

الانتخابات البلدية الذي يتداوله مجلس الوزراء هذه الاجازة. كما وفي تطور آخر، لقد تزايد عدد القضاة من النساء في لبنان (42% من إجمالي عدد القضاة) ويتوقع أن تزداد هذه النسبة لتصل إلى 60% بحلول العام 2011 إذا استمرت المرأة في التفوق على الرجل في امتحانات الدخول إلى السلك القضائي.

ويتميز لبنان بمشاركة فاعلة وإن خجولة للمرأة في الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات. فالقانون المتعلق بإنشاء النقابات والاتحادات لا يميز بين الرجل و المرأة لجهة الانضمام إلى نقابة ما بصفة العضوية أو القيادة. غير أن الوقائع تشير إلى محدودية مشاركة المرأة في العمل النقابي، حتى عندما بلغ هذا الأخير أوجّه في سبعينيات القرن المنصرم. وقد يكون للمرأة حضوراً في الهيئات القيادية لبعض الاتحادات والنقابات والرابطات، إلا أنها نادراً ما تشغل مراكزً قيادية.

ولكن وبالرغم من هذه التطورات لا زالت المشاركة الفاعلة للمرأة العربية في صنع القرار السياسي ضعيفة بالإجمال مقارنة بما هي عليه في العالم. ويتجلى هذا أكثر ما يتجلى في العدد الضئيل للنساء اللواتي تبوأن مراكز صنع القرار إن عن طريق الانتخاب أو التعيين وعلى الصعيدَين الوطني والمحلي في معظم الدول العربية، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أنّ معدل التمثيل النيابي للمرأة في هذه الدول لا يتعدّى 10%، وهناك تفاوت كبير في نسبة التمثيل هذه بين الدول العربية والتي تتراوح بين 27،6% في تونس وصفر بالمائة في السعودية وقطر.[12] وتشير الدراسات أنّ نسبة التمثيل المرتفعة نسبياً في بعض الدول العربية وبخاصة منها أنظمة الحزب الواحد ليست بالضرورة مؤشر مشاركة فاعلة. إذ إنّ النخب النسائية في البرلمانات العربية لم تنجح في بلورة وطرح أجندة ترمي إلى تعزيز وتحسين وضع المرأة على مختلف الصُعُد والعمل على تطبيقها، بل عملت كأداة إضافية في يد الأنظمة الحاكمة لتكريس علاقات القوة التقليدية السائدة والتي تحافظ على الموقع الدوني للمرأة في المجتمع والسياسة.[13] هذا بالإضافة إلى أن صغر حجم التمثيل النسائي في المناصب الإدارية العليا كما في الحكومات عبر التعيين، يشير إلى أنّ المشاركة النسائية في المجال السياسي لا تزال دون المرتجى كمّاً ونوعاً في غالبية الدول العربية.

ولقد أدّى هذا الوضع إلى الحد من إمكانية تحسين وضع المرأة على مستوى التشريع. فرغم التطورات الإيجابية في قوانين الأحوال الشخصية في تونس والجزائر والمغرب، لا يزال التمييز ضد المرأة جلياً في قوانين معظم

12 Global Gender Index, 2000

13 تقرير الرصد العلمي، البنك الدولي، 2007

الدول العربية وبخاصة في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية والعقوبات الجزائية والاستخدام وجنسية الأطفال ذوي الآباء الأجانب.

ولعلّ في ما ورد في التقرير العربي حول التنمية الإنسانية للعام 2009 خير اختصار لوضع المرأة في التشريعات العربية حيث أورد أنّ: "*ما تضمنه الدساتير العربية للمواطنين من حقوق وحريات تتولى تشذيبه في كثير من الحالات القوانين العادية. وما تبيحه تلك القوانين تحوله الممارسة مخالفة في أغلب الأحيان*". [14]

ومن الواضح أنه إن لم تتحقق المساواة والقضاء على هذا التمييز في القوانين ستبقى المرأة خاضعة وتابعة وغير قادرة على إطلاق طاقاتها للعطاء والإنتاج والمساهمة في تنمية مجتمعها .

### د- في الإعلام:

لقد شدّد إعلان بيجين على الدور المحوري للإعلام في تحقيق المساواة الجندرية. فللإعلام، وبخاصة المرئي، دور محوري في بناء الآراء والمواقف والتصورات بسبب تعدّد المواضيع التي يطرحها ويعالجها . ورغم زيادة عدد النساء العاملات في مجال الإعلام على أنواعه (مع الأخذ بعين الاعتبار التفاوت الملحوظ بين البلدان العربية)، إلا أنّ عقبات عديدة حالت دون إمكانية تجنيد الوسائل الإعلامية لإحقاق تغيير في ثقافة المجتمع حول المرأة ودورها . وتتجلّى هذه العقبات على مستوَيين: فهناك العقبات على المستوى المؤسساتي حيث قلّة هنّ النساء اللواتي نجحنَ في تبوّء مراكز صنع القرار ضمن المؤسسات الإعلامية أو اللواتي استطعنَ دخول مجال الصناعة الإعلامية، بسبب العقبات المادية والتقنية وغيرها . هذا، إلى جانب سعي وسائل الإعلام وراء الربح وترويج ما هو مطلوب بغضّ النظر عن ضرره أو جدواه اجتماعياً، وهي عوامل أدّت إلى إضعاف دور المرأة كمنتجة لمادة إعلامية تساهم في تغيير نظرة المجتمع إليها .

ويجسد هذا الوضع صلب العقبات على المستوى الاجتماعي حيث تعيد وسائل الإعلام إنتاج الثقافة التمييزية ضد المرأة إن كمرسلة أو كمتلقية أو كمنتجة للمادة الإعلامية.[15]

---

14- Where do Arab Women Stand in The Development process? A Gender Based Statistical Analysts. Limited Distribution E/ESCWA/5DD/2004/Booklet.1 ,12 January,2004 www.escwa.org.lb/gspSee also:

15- حول ترسخ هذه الادوار الجندرية في الاطفال العرب ، راجع: منى الباشا، التأهيل السياسي لدى اطفال لبنان(10-12 سنة)، رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية و الادارية، الفرع الثاني،2001

وخلاصةً نقول بأن عدم إشراك المرأة إشراكا ناشطا وإدخال منظورها في كافة مستويات صنع القرار يحول دون تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلم.

وبعد هذا العرض المقتضب لوضع المرأة في بعض المجالات نستطيع القول أنّ التقدّم النسبي المحرز لا يمكّننا من التفاؤل أو التفاخر بإنجازاتنا إذ كان بمعظمه تقدماً كمياً دون أن يرافقه التقدّم النوعي المطلوب. فالطريق لا يزال وعراً أمام ضمان تمكين المرأة العربية سياسياً وضمان مشاركتها الفاعلة في صنع القرار السياسي والاقتصادي والإعلامي. ويقتضي لإحقاق هذا الهدف توفّر شروط ومقومات ضرورية وأساسية. فما هي هذه الشروط والمقومات؟

## ثالثاً – التمكين السياسي للمرأة العربية أمام تحديات التنمية :

يعلم المهتمون بقضية التمكين السياسي للنساء أن أي تقدم في هذا المجال له شروطه وأدواته، كما يعون أن إشكالية إقصاء المرأة العربية من مواقع السلطة واتخاذ القرار ليس وليد اللحظة أو الصدفة وإنما هناك جذور ثقافية وتاريخية وممارسات سياسية لم تقص فقط النساء بل أيضاً أقصت فئة من الرجال عن مواقع اتخاذ القرار.

*فهل نستطع الجزم اليوم بأن الخطوات الإصلاحية التي اتنهجتها بعض الدول العربية هي كافية لإرساء المفاهيم والممارسات الديمقراطية؟ وهل نستطيع التأكيد أن الإصلاح السياسي الديمقراطي قد اكتمل؟ وهل ساهمت السياسات الحكومية في إرساء الأمن الاقتصادي للمرأة بشكل خاص وللمواطن بشكل عام؟ وهل الآليات والأدوات المستخدمة في سياساتنا تضمن النهوض بالحق الإنساني وتحقق أهداف التنمية؟ وهل الموارد التي نضعها بأيدي المرأة تساعدها على التحكّم بمصيرها أولاً قبل مشاركتها في تحديد مصير مجتمعها ؟*

إنّ عملية التمكين السياسي للمجتمع ككل وبخاصة تمكين المرأة هي حلقة في سلسلة مترابطة ومتداخلة من العمليات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والسياسية.

وتُجمع الدراسات حول التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في العمل السياسي على محورية التمكين الاقتصادي في هذه العملية وعلى أنه نقطة انطلاق أساسية فاعلة في تحديد فرص نجاحها أو فشلها . فالمرأة غير

المستقلة اقتصادياً والفاقدة للموارد غير قادرة على منافسة الرجل للوصول إلى مراكز السلطة وصنع القرار خاصةً عبر الانتخاب. [16]

### أ- البيئة الاقتصادية الماكروية والتحرر الاقتصادي للمرأة

إنّ غياب المساواة الاقتصادية بين المرأة والرجل إن لجهة الحصول على الموارد أو المقدرة على التحكم بها يشكل عائقاً مهماً في سبيل إحقاق أهداف التنمية بدءاً بمحاربة الفقر والجوع وانتهاء بضمان ارتقاء المجتمعات وتقدّمها على جميع الصُعُد بما يكفل للإنسان، رجلاً كان أم امرأة، الحياة الكريمة والآمنة.

ولكن بالرغم من التقدّم الملحوظ في كثير من جوانب تمكين المرأة، على نحو ما يشهد له مثلاً التقدم في تحصيلها العلمي وحصتها من العمل المدفوع الأجر، يلاحظ أن المستويات العليا من التعليم والصحة لم تصاحبها زيادة في مساواة الجنسين من حيث عائد العمل.

كما يلاحظ أن الزيادة الكميّة في التشغيل لم يصحبها بصفة عامة، تحسّن في "نوعية "العمالة، إن من حيث مستوى المهارة والمكوّن العلمي والتكنولوجي-الابتكاري أو من حيث الزيادات في إنتاجية العمل. على اختلاف ظروفها الاقتصادية ما زال استيعاب الأنشطة الاقتصادية لقوة العمل محدوداً في الدول العربية. إن حركة النمو الاقتصادي العربي الأخيرة، في المرحلة السابقة للأزمة الاقتصادية (عامي 2008 و 2009)، قد تمركزت حول النفط بصفة أساسية، مما ساهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي رافقتها زيادة في معدلات خلق فرص العمل الجديدة وهبوط في معدلات البطالة وارتفاع في نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل.

### ب- الأزمة المالية وتأثيراتها على المرأة:

أن المتغيّرات الدولية والأزمة المالية العالمية سبّبت تراجعاً أيضا في مستويات التشغيل في البلدان العربية، ويتوقع أن تصل الزيادة في عدد العاطلين عن العمل إلى ما لا يقل عن 3.6 بليون خلال السنتين 2009-2010، و 40% منهم من النساء، وتعمل تداعيات الأزمة في اتجاهين لتزيد من أوضاع التشغيل سوءاً:

16- تقرير تحكم المرأة في الموارد الاقتصادية وحصولها على الموارد المالية – اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا – 2009، ص 6

- الأول: هو استغناء المؤسسات عن بعض أو جميع العاملين فيها عند انهيارها أو نقل مركز أعمالها؛
- الثاني: هو تقليل فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل.[17]

وفي حين لم تصدر بعد بيانات على المستوى العربي حول أثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة على عمالة المرأة أو استثماراتها، أظهرت الإحصاءات إلى أن 40%[18] من الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم في الاتحاد الأوروبي متأثرين بالأزمة الاقتصادية هم من النساء. وندرك من دروس الأزمات السابقة أن معدل العمالة للرجال عموما يتعافى بشكل أسرع من معدل البطالة لدى النساء في حال خسارة العمالة، وخطر عدم إيجاد عمل هو دوما أعلى بالنسبة للنساء.

ولقد تأثرت مدخرات النساء العربيات سلباً نتيجة للتخفيضات المتتالية التي أجرتها الحكومات على معدلات الفائدة من أجل تشجيع الاستثمار في ظل الأزمة المالية العالمية.

ويبدو أن الأثر الأكبر يتناول حجم الائتمان الممنوح للمرأة العربي، فانخفاض موارد مؤسسات التمويل الأصغر والقروض المتناهية الصغر بسبب انكماش المساعدات والمعونات المالية الدولية من المتوقع أن يكون له آثار خطيرة على المرأة في البلدان العربية. ففي عام 2006، أقرضت هذه المؤسسات أكثر من 133 مليون شخص، تبلغ نسبة النساء بينهم 85 في المائة[19]، لذا فإن انخفاض موارد هذه المؤسسات من شأنه تقليل فرص النساء الفقيرات في الحصول على تمويل لمشروعات متناهية الصغر من أجل المساهمة في الإنفاق على الأسرة.

ما زالت المرأة إذاً تعاني من تمييز في إرساء المساواة والحصول على تكافؤ الفرص: فما هي ابرز العوائق التي تشهدها المرأة في مشاركتها الاقتصادية؟ وما هي الشروط الواجب توفرّها لخلق بيئة اقتصادية سليمة تساعدها وتشجعها على النهوض اقتصاديا ؟ وكيف يمكن تغيير شروط العمل وتوجيهه ليأخذ بالاعتبار اختلاف الأدوار

---

17- منظمة العمل الدولية . Global /About the ILO/Media and public information / Press releases / Lang-en

18- البرلمان الأوروبي يناقش تقرير الأمم المتحدة حول الأزمة المالية والمرأة ( www.sanabil.org)

19- تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة: انعكاسات الأزمة المالية على وضع المرأة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2009

بين المرأة والرجل؟ وما هو السبيل لتعزيز القدرات التنافسية للمرأة في ظل مرونة سوق العمل للوصول إلى مساواة حقيقية تضمن للمرأة عملا لائقا وتساهم في تحقيق آفاق التنمية الشخصية والاندماج الاجتماعي؟

*ان كلفة عدم المساواة بين الجنسين في الاقتصاديات الوطنية لا زالت تشكل أيضا عبئا على الماليات العامة للدول. فوفقا لمحاكاة أجريت على عدد من البلدان الآسيوية ، تكلف الفجوة على صعيد العمالة بين الذكور والإناث ما بين 42 و 47 مليار دولار سنويا وعلى صعيد التعليم 16 إلى 30 مليار دولار سنويا . وترتفع التكلفة مع ازدياد معدلات الفجوة بين الجنسين.* [20]

إن التداول بارتقاء المرأة اقتصاديا لا يمكن مناقشته دون التفكير بقدرة الحكومات في خلق مجتمعات بآليات ديمقراطية تضمن المساواة في الحقوق وقبول التنوع والاختلاف. وتؤكد مقاربة النوع الاجتماعي هذا التوجه إذ تستهدف دمج احتياجات النساء في إطار أوسع فكيف يمكن تحقيق هدف التمكين الاقتصادي للمرأة العربية من منظور بعض السياسات العامة؟

سنتناول في ما يلي ابرز المحاور التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد السياسات الحكومية، وهي

- سياسات الأجور والحماية الاجتماعية
- تنظيم قوانين العمل لحماية اجتماعية أكثر إنصافا
- التطور التكنولوجي كمحور أساسي لبناء سياسات اجتماعية وتربوية مراعية للنوع
- السياسات التمويلية ونصيب المرأة منها
- الحاجة لرؤية تكاملية لسياسة تمويل المشاريع المتوسطة الحجم
- السياسات المالية:الموازنة كأداة للمساواة بين الجنسين

20- Étude mondiale sur le rôle des femmes dans le développement, Nations Unis, 17 juin 2009

## ج- محاور عمل السياسات الحكومية

### 1. السياسات الخاصة بالأجور والحماية الاجتماعية

تقدّر إحصاءات الاتحاد الدولي لنقابات العمال للعام 2008 أن المرأة تكسب أجوراً تقلّ عن الرجل بنسبة 16.5% على المستوى العالمي، وفي الدول الأوروبية تتقاضى النساء أجورا تقل بنسبة وسطية عن الرجال قدرها 17.4% ، ويبلغ متوسط الفارق في فرنسا 15.4%.[21]

صادقت جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا باستثناء عمان، على اتفاقية منظمة العمل الدولية الخاصة بالتمييز في العمالة والمهن. وبالرغم من عدم وجود معلومات إحصائية موثقة إلا إننا نشهد أن قوانين العمل في معظم البلدان تضمن المساواة في الأجور في القطاعين العام والخاص، ولكن الفوارق بين الجنسين تظهر في مستويات الدخل المتراكم، كما ويظهر تدن في نسبة النساء ضمن شريحة الرواتب المرتفعة وارتفاعها ضمن فئة الرواتب المتدنية.

**التجربة الفرنسية حول "علامة المساواة المهنية"**

حصلت 46 مؤسسة فرنسية على "علامة المساواة المهنية". وتشكل هذه المبادرة التي أطلقتها وزارة الدمج الاجتماعي الفرنسية خطواة اولى لتحفيز ارباب العمل والهيئات الاقتصادية على تمكين المرأة.

أما في القطاعات التي تتطلب يد عاملة كثيفة والتي تكون فيها المرأة ممثلة بشكل واسع، خاصة فيما يتعلق باليد العاملة غير المتخصصة، فإن المنافسة الأجنبية تدفع بالأجور أيضا نحو الأسفل.

وفي دراسة إحصائية حول الموارد البشرية في القطاع المصرفي اللبناني للعام 2005 والتي أجرتها جمعية مصارف لبنان، ظهر أن متوسط أجر الموظفة أدنى من أجر الموظف بنسبة 21 في المائة .ويفسر ذلك جزئيا كون الإناث يشغلن عددا أقل من مراكز المسؤولية، مقارنة مع الذكور، وعند تساوي الرتبة يقل متوسط راتب الموظفة ب 13 في المائة عن متوسط راتب الموظف.

من ناحية أخرى، يفاقم تزايد مرونة سوق العمل على المستويين العالمي والمحلي من مظاهر العمل غير المنظّم، والعمل للحساب الخاص والأنواع غير النمطية من العمل. وفي حين يؤمن العمل المؤقت إمكانية التوفيق بين

21- دور الغرف التجارية والهيئات الاقتصادية في تمكين المرأة، غرفة الصناعة والتجارة والزراعة في بيروت، 2009 ، ص 34، إحصاءات اوروستات.

حاجات المرأة العائلية والاقتصادية وحاجات ربّ العمل لجهة المرونة في التوظيف حسب نمو أعماله أو تقلصها، إلا أن ذلك غالباً ما يولّد هشاشة في ظروف العمل ومحدودية في التفاوض حول الأجور.

كل هذا يدفعنا للتشديد على أهمية إعادة تقييم السياسات الاقتصادية المطبقة ونوعية الحماية الاجتماعية التي توفرها سياسات الأجور، في إطار اقتصاد السوق والى العمل بشكل جدّي ومبتكر للتخفيف من حدة الحواجز الاجتماعية والمؤسسية والقانونية والتمييز بحق النساء.

## 2. تنظيم قوانين العمل لحماية اجتماعية أكثر إنصافا

في ظل غياب شروط عمل مراعية للدور الاجتماعي للمرأة، تعيش المرأة العربية أزمة فعلية أمام ما يتطلبه انخراطها في سوق العمل من تضحيات. طموح النجاح وتحقيق الذات في العمل أم في الأسرة؟ تربية الأطفال أم تحقيق الأهداف الشخصية؟ أسئلة تطرحها على نفسها كل امرأة دخلت مشوارها المهني وقررت التوفيق بين الأسرة ومهنتها، والقرار ليس بالسهل اتخاذه ولكنه حتى اليوم يلقي بثقله على كاهل المرأة فقط. فماذا ننتظر فعليا لأخذ هذه المسألة المحورية في الاعتبار؟ ولماذا لم نتخذ حتى يومنا التدابير اللازمة لتسهيل حدة هذا التساؤل على المرأة؟ وما الذي يعيقنا اليوم للاستفادة من تجارب بعض الدول خاصة الأوروبية لوضع سياسات خاصة بتنظيم العمل، بما في ذلك خفض ساعات العمل، و جداول زمنية مرنة، ومرونة في اختيار أماكن العمل؟

تعتبر تجربة البحرين رائدة في هذا الإطار، إذ سعت وزارة العمل إلى التخفيف من حدة هذا الوضع حيث قامت بتحديد وظائف ومناصب بديلة يمكن أن يعرضها أرباب العمل على العاملات اللواتي يرغبن في الزواج.

هذه الخطوات تبقى أساسية لتطبيق مبدأ الحماية الاجتماعية ليس فقط على مستوى تنظيم شروط العمل بل على تأمين الحماية الاجتماعية للنساء العاملات لاسيما في حالات الطوارئ الناتجة عن الشيخوخة والإعاقة والبطالة أو مواجهة أزمات معيشية أخرى. ويقتضي ذلك في كثير من الدول تعديل أنظمة الحماية الاجتماعية.

## 3. التطور التكنولوجي كمحور أساسي لبناء سياسات اجتماعية وتربوية مراعية للنوع

إن الكلام عن مدى قدرة كل من النساء والرجال على المساهمة في مجتمع المعرفة ينطلق من الوصول إلى موارد العلوم والمعرفة والثقافة التكنولوجية. فتوفر البيئة السياسية التمكينية والمشاركة في أنظمة الإبداع وفي اتخاذ

القرارات وضمان الحق في التعلّم المستمر هي حقوق إنسانية بالدرجة الأولى في عصرنا الحالي.

في معظم بلداننا يحول المستوى العلمي المتدني ومحدودية إمكانية الوصول إلى الوسائل التكنولوجية وتدني مستوى المهارات والبنية التحتية وارتفاع كلفة خدمة الاتصالات في البلدان النامية دون إفساح المجال أمام المرأة للاستفادة الكاملة من الفرص التي يقدمها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

جميعنا يعي، أن التطبيقات والتأثيرات الواسعة النطاق لمجتمع المعلومات لها انعكاسات ضخمة، منها إيجابي ومنها سلبي، إن على صعيد المساواة بين الجنسين أو على صعيد تمكين المرأة. ولكن هل ينطبق ذلك على النساء في منطقتنا؟ هل بإمكان المرأة المساهمة في اقتصاديات المعرفة الوطنية في منطقتنا؟ وهل تمّ الاعتراف وتقدير وقياس هذه المساهمة من قبل الحكومات والمجتمع، متى وجدت؟ هل تدعم الحكومات المبادرات الإبداعية؟ هل قمنا بالجهود الكافية الرامية إلى تنظيم برامج تقوي المهارات التقنية والعملية للمرأة المنتجة المتعلقة مثلاً بالتدريب الأساسي على استخدام الإنترنت والتجارة الإلكترونية والتجارة العالمية وإدارة الأعمال والمسائل المتعلقة بالجنسين؟ هل تتوفر لنا وسيلة تقييم أو بيانات تحدّد كيف وأين تحسن وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حياة المرأة أو تجعلها أسوأ؟ وكيف وأين تشجّع على التغيير الإيجابي؟ قد تتوفر للمرأة إمكانية استخدام الإنترنت ولكن هل هي تحصل على المعلومات التي تحتاجها؟

بينما تعترف معظم الحكومات بأهمية ضمان مشاركة النساء الناشطة والمتساوية في المسيرة السريعة نحو تنمية مجتمعات المعرفة، إلا أنها تحرمهن من المشاركة الناشطة والمتساوية في تقدّم مجتمعهن. فما الذي نقوم به لتشجيع وتعزيز عمل النساء في حقول تقنية المعلومات والاتصالات؟ وهل نضمن للنساء حصولهن على التعليم في ميادين العلوم والتكنولوجيا والمشاركة في صنع القرار في قطاعات مجتمع المعرفة وأنظمة الابتكار والحصول على فرص التعلّم مدى الحياة؟

لقد أحرزت بعض الدول النامية تقدماً اجتماعياً ملحوظاً، لاسيما الهند والفيتنام ومعظم دول مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا – المحيط الهادئ، والفيليبين وتايلندا، بفضل تمكين النساء، ما نتج عنه آثار ايجابية كبيرة من حيث محو الأمية والصحة والرفاه الاقتصادي للعائلات. إن أداء النساء في هذه الدول جيد وتدل عدّة مؤشرات على نجاح المشاركة في مجتمع المعرفة العالمي.

تتصدر الفيليبين العالم من حيث نسبة مستخدمي الانترنت من بين النساء، حيث تتجاوز الدول الغنية كالولايات المتحدة ونيوزيلندا وكندا وأستراليا بستة نقاط على الأقل. تظهر الفيليبين بناء على عدد من المؤشرات، كدولة رائدة من حيث مشاركة النساء في مجتمع المعرفة لجهة استخدام الانترنت، وكصاحبات مبادرات، وارتفاع نسبة معدلات التعليم لاسيما في العلوم والتكنولوجيا، وأعداد الباحثات اللواتي يتمتعن بالمهارات العالية المستوى.

يحتاج صانعو السياسات أن يفهموا بشكل أفضل لماذا يترابط قطاع العلوم والتكنولوجيا أكثر فأكثر، من الناحية الإستراتجية، بالأهداف المتعلقة بتمكين النساء. وهذا يقتضي النظر إلى مؤشرات رئيسية تتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتقنيات المعلومات والاتصالات، ومجتمع المعرفة، وتشجيع النساء على القيام بمساهمات كاملة وناشطة وإبداعية في هذه المجالات التي تمّ التعامل فيها مع النساء بشكل أساسي كمتلقيات للمعرفة. وفي مطلق الأحوال لا بد من عمل منظم لتغيير طريقة تفكير النساء فيما يتعلق بالتكنولوجيا والانترنت وبناء ثقتهن لاستخدام التكنولوجيا أكثر وبشكل إبداعي أكثر لدعم حقوق النساء.

*لقد ساعدت الشراكة القائمة بين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وأنظمة سيسكو الحكومة الأردنية في وضع منهاج يستهدف الشابات في 10 برامج تشبيك أكاديميات تابعة لسيسكو. وتهدف البرامج إلى زيادة إمكانية وصول المرأة إلى المراكز الوظيفية المتقدمة في قطاع تقنيات المعلومات وقد لاقت نجاحًا كبيرًا. وأدى هذا النجاح إلى الاتفاق على تطبيق هذا البرنامج في مصر ولبنان والمغرب والعراق بالإضافة إلى تحويل مسار المساواة بين الجنسين إلى مبادرة "القرية الإلكترونية" الأردنية. وقد نتجت من هذه الشراكة دراسة أفضل حول وضع المرأة الأردنية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واستعمال هذه البيانات من قبل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وواضعي السياسات والبرامج في وزارة التربية وفي تقييم تأثير التدريب الذي قدّمته سيسكو على الخريجات.*

## 4. السياسات التمويلية ونصيب المرأة منها

أعد البنك الدولي دراسة رائدة حول مشاركة المرأة في القطاع الخاص في لبنان، أظهرت أن العقبات المادية والتنظيمية التي تعترض المرأة المستثمرة في لبنان (Women entrepreneur) هي أكثر من تلك التي تعترض الرجل. [22]

فقد أظهرت الدراسة الصادرة عن البنك الدولي عام 2007 حول أصحاب المشاريع والعمال في لبنان، على أن 64 في المائة من أصحاب المشاريع الرجال الذين يمولون عملياتهم يحصلون على قرض مصرفي، مقابل 48 في المائة من النساء. ويسجل انعدام التكافؤ نفسه في مصر حيث تحصل 14.6في المائة من النساء على قرض مصرفي مقابل 45.7 من الرجال. وتعاني النساء اللواتي يملكن مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم من ارتفاع معدل رفض الملفات لدى المصارف حيث يطلب من المرأة توفير ضمانات تتجاوز عمومًا قيمة الضمانات المطلوبة من الرجل بنسبة تتراوح بين 25 و30 في المائة.

بالإضافة إلى هذا، تدعم نتائج استطلاع رأي عينة وطنية من النساء قامت به المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES) في لبنان صيف 2009 نتائج دراسة البنك الدولي حول الصعوبات التي تواجهها النساء لدى محاولة الحصول على القروض، إذ ظهرت علاقة إيجابية بين المقدرة على الحصول على القروض من جهة، وكل من مستوى الأجر ونوع وثبات الوظيفة والمستوى العلمي من جهة أخرى. ويظهر هذا ضعف فرص النساء الطامحات إلى الدخول إلى مجال الاستثمار في الحصول على قروض ما لم يتوفر لهنّ أمان الوظيفة الثابتة ذات الأجر المرتفع والمستوى العلمي العالي. ولهذا دلالات سلبية واضحة حول مدى توفّر الفرص لإشراك المرأة من طبقات اجتماعية واقتصادية دنيا كما لإشراك فئة الشباب ذكوراً وإناثاً في عملية الإنتاج والتنمية. [23]

---

22- Gender – Based Differences Among Entrepreneurs and Workers in Lebanon. Social & Economic Development group / MENA Region, World Bank, 24-June 2009

23- دراسة لمنظمة IFES، مشروع "وضع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، http://www.ifes.org/mena-region.html.

## 5. الحاجة لرؤية تكاملية لسياسة تمويل المشاريع المتوسطة الحجم

لقد برزت صيغة المشروعات الصغيرة عامة، كأحد المسالك لحلّ مشكلة البطالة، وأحد الأساليب الإيجابية لدفع مسيرة التنمية، سواء من حيث رفع مستويات الإنتاجية، أو زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك تخفيف التفاوت بين الشرائح الاجتماعية بل وبين المناطق الجغرافية المختلفة.

إلا أن الدول العربية جميعها تقريبا تفتقد إلى سياسة متكاملة لتشجيع المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة القادرة على استيعاب قوة العمل الوطنية، ويسعى أغلبها إلى مجرد تخفيف التوتر المحتمل من خلال:

- تقديم قروض وخدمات مالية لإنشاء المشاريع ومساعدة المرأة بالاستشارة الاقتصادية أو الادخار بالإضافة إلى تقديم خدمات التسويق وإقامة معارض للسلع والمنتجات؛
- تدابير لتمكين المرأة وخدمة نشاطها الاقتصادي كزيادة دورات التدريب المهني للمرأة وإنشاء لجان سيدات الأعمال في غرف الصناعة والتجارة، وتأسيس لجان لسيدات الأعمال كما هو الحال في دول الإمارات وقطر والسعودية ومصر والأردن ولبنان بالإضافة إلى تدريب النساء الراغبات في إنشاء مؤسسات خاصة في المغرب.

إلا أن قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج التنموية وفي ظل تحرر التجارة العالمية يحتاج إلى الاقتداء بتجارب ناجحة في هذا المضمار كتجربة دول الشرق الأقصى الأربعة: كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة، التي نجحت في إدماج المشاريع في النشاط الاقتصادي العالمي من خلال تدويل الإنتاج للشركات عابرة الجنسيات واستعمال أسلوب "إسناد التشغيل للغير" Out-sourcing عبر شبكات دولية ( جنرال موتورز– تويوتا – باناسونيك، إلخ) .

## 6. السياسات المالية:الموازنة كأداة للمساواة بين الجنسين

لَطالما عكست الموازنة، والتي هي أهم أداة سياسية اقتصادية في يد الحكومات لإحقاق تغيير أو لتكريس وضع راهن، ثقافة البلد وقِيَمه.[24]

24- تقرير تحكم المرأة في الموارد الاقتصادية وحصولها على الموارد المالية – اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا – 2009 ، ص6

إن إعداد واعتماد موازنات تعي وتتحسّس حاجات المرأة Gender Responsive Budget وموازنات تهدف إلى إحقاق العدالة والمساواة Equity Budgeting يقتضي الأخذ بعين الاعتبار عنصر المساواة على أساس النوع البشري في كل ما تتضمنه بنودها الخاصة بالإنفاق العام في كل سنة مالية. ولا نعني بالمساواة هنا، التساوي الحسابي، ولكن تلبية الحاجات وسد الفجوات بين ما يخصص في الميزانيات الحكومية للإنفاق على المشروعات ذات الطابع المشترك والمنفصل في آن بين الجنسين، وبين الحاجات الحقيقية، بما يقلل من اللاتكافؤ في الحقوق.

إن الهدف من مبادرات الموازنات الحساسة للنوع ليست إنشاء موازنات منفصلة لشؤون المرأة ، بل هي الدعوة إلى تقوية الروابط والعلاقات بين السياسات الاقتصادية من جهة والمخرجات الاجتماعية من جهة أخرى، ومحاولة لتفكيك عناصر الإنفاق العام وعناصر الإيرادات العامة وفقا لتأثيراتها المختلفة على النساء والرجال في المجتمع، تمهيداً لتجسير الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالحقوق المادية.

- **على صعيد الإنفاق العام:** يمكن أن يساهم حجم الإنفاق العام في التمييز ضد المرأة سواء من ناحية السياسات أو التطبيق الفعلي. كما أن تحديد وجهة الإنفاق يمكن أن يكون له تأثير فعلي وملموس في تغيير وضعية المرأة. فتوفير التمويل اللازم مثلاً لتدريب النساء على الأعمال ذات الأجور الضئيلة والمهارات المحدودة مثل الخياطة بدلا من تدريبهن على الأعمال ذات الأجور المرتفعة والمهارات العالية مثل تكنولوجيا الكومبيوتر قد يكون له مزايا آنية وحالية للنساء و لكنه في ذات الوقت يكرس الأدوار النمطية والتقليدية الغير متكافئة للمرأة.

- **على صعيد الإيرادات :** لا تشكل الضريبة على القيمة المضافة تمييزا صريحا ضد المرأة وإنما يحدث التمييز بشكل ضمني كون مداخيل النساء عادة تكون أقل من مداخيل الرجال فيكون عبء الضريبة في المتوسط أعلى على المستهلكين من النساء مقارنة بالمستهلكين من الرجال. وأحدى السبل التي يمكن للحكومات أن تنتهجها لتفادي هذا التمييز الضمني هو إعفاء السلع الأساسية والضرورية والتي تستهلكها عادة الأسر الفقيرة من نظام ضريبة القيمة المضافة. ففي لبنان على سبيل المثال، يتم إعفاء حزمة من السلع الغذائية الأساسية والخدمات الصحية والتربوي من الضريبة على القيمة المضافة.

ومن أشكال التمييز الأخرى سماح النظم الضريبة على الدخل للزوج فقط بتقديم إقرار ضريبي مشترك للزوجين، أو فرض معدل ضريبي أعلى على المرأة المتزوجة في ظل السماح لها بتقديم إقرار ضريبي منفصل. وهناك تمييز عندما تُمنح الخصومات الضريبية، والمخصصة لدعم الأسر المعيلة، للزوج فقط.

مجموعة متنوعة إذا من السياسات المالية يمكن استخدامها لإدخال تغييرات على السياسات وتخصيص الموارد. ولن تقتصر فوائد اعتماد هكذا موازنات على إحقاق المساواة على الصعيد الاقتصادي، ولكنها قد تساهم في تقييم وتحسين أداء وفعالية وشفافية موازنة الدولة وبرامجها وتعزّز إمكانية المحاسبة. كما تساهم في إشراك شرائح مختلفة من المجتمع في إعداد الموازنة ومنها الجمعيات والمنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان عامة والمرأة خاصة.

## تحديات إصلاح الموازنة ومراعاة النوع الاجتماعي

**بعض التجارب العالمية**

- في فرنسا: تم إعداد ملحق للموازنة يحدد المخصصات المقررة لتضييق الفجوة بين النساء والرجال
- في المملكة المتحدة: أظهرت دراسة تحليلية حول موازنة المرأة أن 8% فقط من التمويل للبرامج الجديدة يذهب للعائل الوحيد والذي يعد 95% منه من النساء، في حين يذهب 57% من التمويل إلى الشباب ومنهم فقط 27% من الإناث
- في الفيليبين: تبنت الحكومة سياسة تتطلب من كل هيئة ان تخصص على الأقل 5%من موازناتها للمرأة والتنمية
- في المغرب: حددت الحكومة سنة 2010 سنة لإصلاح القانون التنظيمي للمالية من أجل إعطاء قاعدة قانونية لإصلاح الميزانية وإرساء ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي

إن الشروع بعملية إصلاح الموازنات والاتجاه نحو اعتماد موازنات الأداء سوف يمهد لإدماج المنظور الجندري في عملية الموازنة بشكل أفضل. وهذا مشروع طموح إذ يتطلب تغييرات كبيرة لناحية صياغة وتنفيذ الموازنات الوطنية واستخدام مقاربات قطاعية تسمح بإبراز الروابط بين مختلف القطاعات الوزارية التي تقتضي التنفيذ المشترك للسياسات والبرامج من أجل بلوغ أهداف التنمية المحددة سلفا وإرادة سياسية لمساندة الجهود الرامية إلى الاندماج وتحفيز الموظفين وإيجاد أساليب للتعاون بين وزارة المالية وباقي الوزارات. وهذا ما سيفتح الباب واسعا أمام المساءلة، فمتابعة وتحليل موازنات النوع الاجتماعي سوف توضح إلى أي مدى تم تخصيص موارد لتنفيذ برامج ومشروعات متعلقة بتحقيق أهداف الألفية بمؤشراتها المستجيبة لاحتياجات النساء والرجال معاً.

وتتطلب هده العملية:

أولا، وقبل تخصيص اعتمادات مالية، تحديد الأهداف المرجوة من إنفاقها، بناء على تشخيص دقيق لأوضاع مختلف الشرائح الاجتماعية، وتحليل أسباب ومميزات وضعيتها، وتقييم الأسباب، واقتراح الحلول والبدائل التي يمكن أن تكون بمثابة نتائج. ذلك بالإضافة إلى ضرورة تشخيص الأثر المباشر لتوزيع الميزانية من منظور "أهداف / نتائج"، زيادة على ضرورة تقييم المنجزات بواسطة مؤشرات المردودية، وبحسب النوع الاجتماعي.

وتتطلب ثانيا، إحصاءات ومؤشرات أفضل، مصنفة بحسب النوع الاجتماعي. فالبيانات الاقتصادية، وبشكل خاص البيانات المصنفة بحسب النوع محدودة نسبياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .وغياب البيانات المنسقة يجعل من الصعب قياس آثار السياسات العمومية على فئات المستهدفين[25].

رغم أهمية العمل على تمكين المرأة اقتصادياً ومحوريته في عملية تمكينها سياسياً إلا أنّ الخطوة تبقى ناقصة ما لم تُستَتبَع بخطوات أساسية وضرورية أخرى مكملة لها وضامنة لفعاليتها. وعلى رأسها مشاركة المرأة في صنع القرارات السياسية.

## رابعًا – التمكين السياسي للمرأة ، تكامل أم ضرورة ؟

إن مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي لا تقف عند حد مشاركتها في المجالس النيابية أو المحلية، إنما تنسحب أيضاً على إسهامها الفاعل في نشاط المنظمات التي تسهم في تشكيل المجتمع كالأحزاب، النقابات، الجامعات، وسائل الإعلام المختلفة وسائر تكوينات المجتمع المدني. والسؤال الذي يطرح اليوم: هل التمكين بقرار سياسي حقق للمرأة مكانتها وعزز حضورها أم إننا نحتاج إلى تحديد نسبة مشاركتها، لضمان وجودها ؟ وهل زيادة نسبة المشاركة السياسية للواتي أسندت إليهن أدوار قيادية ساهم في فرض وجودهن؟ وهل وجود النساء في هذه الهياكل أثر على سياسات الدولة تجاههن؟ وكيف يمكن تدعيم مكانة النساء في الوسط السياسي وفي المجتمع المدني في ظل الولاء السياسي أو العائلي أو المصلحي بغض النظر عن فاعليتهن وقدرتهن على التأثير على مجتمعهن؟

25- JämStöd - L'Échelle (the Ladder) Procédure pour la durabilité de l'approche -intégrée de l'égalité entre les femmes et les hommes. JämStöd, Suède –

### أ- تأثيرات مشاركة المرأة في صنع القرار

من المؤكد أن التطورات التي طرأت على علاقة الدولة بالحركات النسائية بحكم عوامل محلية وعالمية قد أدت إلى مراكمة في الوعي حول الدور التنموي للدولة وظهرت جلية في تحسين وضع المرأة على مستوى التشريعات والسياسات، كما ساهمت قوة الحركات النسائية في تشبيك العلاقات وتكريس التنسيق مع المنظمات العالمية وإنشاء اتحادات نسائية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية لإرساء مبادئ التنمية.

انعكست الجهود النسائية ليس فقط على مستوى نهوض المرأة، بل ساهمت في ترسيخ مفاهيم العدالة والمساواة والديمقراطية والحرية كشعارات ثقافية لتقدم المجتمع برمته ولعل أبرزها ظهر بإدخال تعديلات وإعادة النظر ببعض القوانين كقانون التعليم الإلزامي للمرحلة الأولى للبنات والصبيان، تعديل القانون الاجتماعي وتوسيع نطاق شبكات الأمان للمرأة، استخدام المياه بشكل رشيد وتوفير المياه الآمنة، تحديد قوانين الأحوال الشخصية (تونس، مصر ، المغرب وفلسطين)، قانون مناهضة العنف الأسري . ولهذه القوانين والسياسات انعكاسات ليس فقط على المرأة بل على الأسرة، الأطفال، والمجتمع بأسره.

وهذا لا يتعلق بالضرورة بالحقل السياسي. فهناك صانعي قرار وقادة في مجال الحوكمة اليوم على المستويات كافة. فيجب أن نقر ونركّز على تمكين النساء في جميع مستويات صنع القرار لاتخاذ قرارات مطّلعة تسمح بالتعبئة والاستفادة التامة من كل الموارد البشرية في الدول لبناء مجتمعات معرفة وطنية أكثر حيوية وتنافسية.
ما نحتاجه اليوم هو المزيد من القائدات وصانعات قرار من بين النساء !

إن وجود المرأة في مركز القرار الاقتصادي والسياسي والإداري وغيرها من المراكز تتيح للنساء أن تشارك على نحو فعال في تخطيط السياسات وتوجيهها بشكل يخدم فكرة المساواة ليس بين الجنسين فقط بل بين جميع المواطنين عموماً. والقيمة الموضوعية للمشاركة السياسية تتجلى في التأثير على إعادة توزيع مصادر القوة بين الجنسين كمعيار لإعادة توزيع علاقات القوة في المجتمع و تحسين آليات الممارسة الديمقراطية.

وإذا ما أردنا أن ندرس تأثير المرأة في المناصب القيادية في تحسين وضع المرأة والمجتمع في المجمل نفتقر إلى إحصاءات دقيقة حوله. إلا أن وجود المرأة في مراكز قيادية في الشركات الخاصة اثبت [26]

**أولا:** إنّ المؤسسات التي تملكها أو تتولى إدارتها نساء تتفوق على تلك التي يملكها أو يتولى إدارتها الرجال من حيث تأمين فرص عمل للنساء، كما تتفوق في النظرة إلى كفاءة ومقدرة المرأة العاملة وفي تفهّم أوضاعها وحاجاتها .

- تشكل النساء عمومًا 47 في المائة من القوى العاملة في المؤسسات التي تملكها امرأة مقابل 34 في المائة في المؤسسات التي يملكها رجل.

**ثانيا:** إنّ المؤسسات التي تملكها أو تتولى إدارتها نساء هي متقدمة على تلك التي يملكها أو يديرها الرجال في مجال تقديم الخدمات الصحية للموظفين وعائلاتهم (ذكوراً وإناثاً)، وبالتالي أكثر إنسانية في التعاطي مع موظفيها .

- 50 في المائة من الشركات التي تملكها نساء تمنح العمال تغطية صحية للأسرة مقابل37 في المائة في الشركات التي يملكها رجال؛
- 80 في المائة من العاملات يحصلن على إجازة أمومة نزولا عند طلبهن في المؤسسات التي تملكها النساء مقابل 72 في المائة في المؤسسات التي يملكها رجال؛
- أكثر من 6 في المائة من طلبات الإجازة السنوية التي تقدمت بها نساء كانت مرفوضة في الشركات التي يملكها رجال مقابل 0.5 في المائة من طلبات الإجازة السنوية التي تقدم بها رجال؛
- فقط 0.53 في المائة من طلبات الإجازة السنوية التي تقدمت بها نساء و0.1 في المائة من الطلبات التي تقدّم بها رجال في الشركات التي تملكها نساء كانت مرفوضة[27].

---

**26-** تحكم المرأة في الموارد ا لاقتصادية وحصولها على الموارد المالية، الأمم المتحدة–اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2009

**27-** تحكم المرأة في الموارد الاقتصادية وحصولها على الموارد المالية،الأمم المتحدة–اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،2009

### ب- مقومات التمكين السياسي للمرأة

يشير الباحثون في موضوع التمكين بشكل عام، وتمكين المرأة بشكل خاص، أن عملية التمكين هي عملية ذاتية بشقها الأكبر. وبالتالي يجب أن تنبع من قناعة لدى الفئة المنوي تمكينها بضرورة وإمكانية تغيير وضعها. كما يجب أن تترافق مع وعي لدى المرأة لأهمية دورها في المجتمع وقناعة بمقدرتها على القيام به وضرورة تغيير نظرة المرأة لنفسها كتابع أكثر من نظرتها لنفسها كمساوٍ للرجل في الفرص السياسية والاقتصادية.

(1) تغيير المرأة لممارساتها السياسية :

في لبنان، الهوة بين الصورة النمطية المنتشرة عن " تحرر" المرأة اللبنانية من التقاليد وقدرتها على أن تكون فرداً منتجاً وذا شخصية مستقلة وبين الواقع الفعلي كبيرة. المطلوب تحول جذري في نظرة المرأة اللبنانية إلى دورها القيادي، خصوصاً في الأطر العملية والمهنية التي أثبتت جدارتها فيها كامرأة مهندسة، طبيبة، محامية وبالتالي الإقلاع عن حالة التخلي عن دور منافس للرجل و القبول بالتبعية الدائمة حتى حين تمتلك القدرات التفصيلية التي تؤهلها لذلك.

**مثال** *(حكاية تروى) عايشت تتائجه المأسوية. فقد جرت قبل سنوات في إحدى المدارس الرسمية في الضاحية الجنوبية انتخابات لاختيار مجلس أساتذة من ستة أعضاء . عدد الناخبين في المدرسة كان 35، ثلاثون معلمة وخمسة معلمين، يمثلون الهيئة التعليمية فيها . لا اعرف بالضبط عدد الذين ترشحوا لعضوية المجلس لكن نتيجة التصويت كانت نجاح المعلمين الخمسة كلهم إضافة إلى إحدى المعلمات والتي حصلت على أصوات أقل من الرجال الخمسة. أي أن المعلمات الكريمات أعطين أصواتهن جميعاً للرجال بينما حصلت تلك المعلمة على صوتها وبعض الأصوات القليلة الأخرى لا لسبب إلا لعدم وجود رجل سادس في المنافسة!" :(خليل الصغير)*

بالإضافة إلى ذلك قد أشار تقرير التنمية البشرية الخاص بالمرأة لعام 1995، أن بنية المجتمع العربي تؤثر في بناء التصورات عن الأدوار الاجتماعية للمرأة والرجل على السواء وتؤثر في المشاركة السياسية للمرأة، وهذا ما ظهر في بحث د. مرغريت حلو، في لبنان حول "المرأة في الانتخابات" عام 2000 عندما ذكرت ان خطاب المستجوبات اللواتي ترشحن لمجلس النواب اللبناني في العام 2000 يبيّن أن معظم المعوقات ناجمة عن عادات وتقاليد وقيم اجتماعية وذهنية سائدة وممارسات سياسية.

عملية التمكين السياسي إذا هي عملية متعلقة بالمرأة أولا . على النساء أن يحدّدن وأن يناضلن في سبيل تمكين المرأة من المشاركة: أي نوع من المشاركة يردن؟ هل مشاركة المرأة في المجال السياسي مرتبطة فقط بنسبة تمثيلها أم بنوعية النضال الذي تمارسه؟ وهل وصولها إلى مناصب السلطة واتخاذ القرارات يكفي لتحسين وضعها أم يتخطاه لصنع مجتمع حرٍ ديمقراطي عادل يرتكز على المساواة، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة، واحترام حقوق الإنسان؟

(2) آليات أكثر ديمقراطية لمشاركة المرأة في صنع القرار:

إن ابرز العقبات التي ما زالت تواجه المرأة وتحول دون قيامها بدور يليق بها في التنمية المستدامة هي عدم مساواة المرأة في إمكانية الوصول والمشاركة في عملية تحديد الهياكل والسياسات الاقتصادية.

بالرغم من تقدم المرأة العربية لناحية الاعتراف القانوني بحقوقها السياسية في المشاركة في الانتخابات وتزايد وجودها على أعلى مستويات السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، لا يزال يحد هذا التقدم ثلاثة أمور: أولها هامشية الدور الذي تقوم به المرأة في صنع القرار، ثانيها الأمن الشخصي للمرأة في بعض البلدان العربية، وثالثها تأثير هذا التقدم في تمكين المرأة العربية. ان المشاركة السياسية ليست أمراً سهلاً في ظل الإرث التاريخي فهي لا تزال صعبة ومعقدة. ولقد بلغت نسبة التمثيل النسائي في البرلمانات 10%على مستوى العالم و 4.6% على مستوى العالم العربي[28].

**كتب الباحث اللبناني خليل الصغير:**

*رغم كل المظاهر "الديمقراطية" التي ينعم بها لبنان، فأن عملية انتقال السلطة فيه لا تزال محكمة الإغلاق ضمن اطر عائلية وعشائرية وطائفية ضيقة رغم أن التغييرات التي أحدثتها الحرب الأهلية أنتجت نخباً جديدة لدى بعض الطوائف وطعمت أخرى بدم جديد فيما لم تؤثر مطلقاً في بعض آخر أما في ما يتعلق بدور المرأة اللبنانية في التركيبة السياسية فالتغيير يكاد لا يذكر .إذ ورغم أن لبنان كان أول بلد عربي يعطي المرأة الحق بالترشح والتصويت في العالم 1952، إلا أن الأمر توقف عند هذا الحد ولم تستطع المرأة اللبنانية إلا في حالات نادرة*

28- المتغيرات الدولية واللازمة المالية العالمية وتأثيرها على تمكين المرأة في سوق العمل،د محمد الشفيع عيسى

*وكوريثة لزوج أو أب أو أخ، أن تجد موقعاً لها في نادي السياسة اللبنانية من دون أن تستطيع بناء شخصية سياسية أو قيادية مستقلة.*

لذا يجدر تكثيف الجهود في مجال :

- تعديل القوانين الانتخابية لجهة تنظيم تمويل الحملات الانتخابية، والإعلام والإعلان الانتخابيَين، وضمان عدم تدخل السلطة في العملية الانتخابية بما يتيح المساواة الحقيقية في الفرص بين المرأة والرجل

- الجدية في إيصال المرأة إلى المناصب العليا عبر التعيين إن في الحكومة أو الإدارات العامة أو القضاء

- تأهيل الأحزاب السياسية العربية لنخب جديدة تضمّ جميع فئات المجتمع ومنها المرأة وإيصالها إلى مراكز صنع القرار داخل الحزب وخارجه، كما وإعطاء قضايا المرأة الأولوية على سلم اهتماماتها

- تفعيل دور هيئات ومنظمات المجتمع المدني في العالم العربي من خلال تخفيف الضوابط القانونية وغير القانونية على عمل هذا القطاع في بعض البلدان العربية علما أننا شهدنا خلال العقدَين الماضيَين زيادة مطردة في عدد هذه المنظمات، ووصول العديد منها إلى درجة عالية من التخصصية والتقنية في عملها

- استقطاب عنصر الشباب والرجال وبناء قناعة لدى الرجل بجدوى هذا التغيير والفائدة التي يعود بها عليه وعلى عائلته ومجتمعه من خلال استراتيجيات إعلامية علمية ومدروسة تزيد في إمكانية التواصل مع المجتمع وتوعيته على أهمية القضايا المطروحة

## (3) دور الإعلام

على الرغم من تزايد حضور المرأة على المستوى المهني في مجال الإعلام بقي الرجل ممسكاً بزمام الإعداد والإخراج، وأوكلت للمرأة مهام التقديم والترويج. وذلك يكرس نمط جندري مترسّخ يتحكمّ بالصورة البصرية للمرأة متعاملاً معها على أنها عامل جذب. وبدت المرأة الناجحة القوية، مجردة من عاطفتها و أنوثتها، مستبطنة للقيم الذكورية. فكانت نسبة النساء المساهمات في الشركات الإعلامية المتلفزة ما يقارب الخمسة في المئة فقط، أما على مستوى التوظيف، فقارب حضور النساء الكمّي في محطات التلفزة الثلث، وتمركزت النساء في التقديم،

السكرتارية، الأرشيف، التحرير، والترويج. وقاربت نسبة الحضور الكمّي للنساء في الإذاعات حوالي 47 في المائة، وفي الصحافة اليومية المكتوبة 23 في المائة، وفي المجلات 34 في المائة. ورغم التقدم الكمّي لحضور النساء في الإعلام إلا أن المواقع الحساسة في الصحف ما زالت في أيدي الرجال. وقد تمكّنت النساء من الوصول إلى مواقع القرار في المجلات النسائية ومجلات الأطفال فقط في غالبية الأحيان[29]

أخيرا إن ضمان حسن استخدام وسائل الإعلام لترسيخ مفهوم المساواة والحدّ من تكريس الصورة النمطية للمرأة يكمن في إيجاد الحوافز وتوفير الموارد والإمكانيات لتشجيع دخول المرأة مجال الإعلام كمنتجة للمادة الإعلامية، واشتراط كوتا نسائية في مجالس إدارة المؤسسات الإعلامية لضمان مشاركتها في صناعة القرار.

## خامساً – الخلاصة :

من الواضح أنّ عملية إزالة العقبات الثقافية والاجتماعية ومحو الصور النمطية للمرأة لن تنجز بين ليلة وضحاها. ولكنها لن تتحقق بالسرعة المرجوّة ما لم تترافق مع تدخّل على مستوى المؤسسات السياسية يساهم في وضع الخطط الشاملة التي تأخذ بعين الاعتبار مدى الارتباط والتداخل بين المجالات المختلفة للتنمية الإنسانية والتي تمّت الإشارة إلى بعض مؤشراتها في هذه الورقة. فنحن، كحكومات عربية، نقف أمام تحدّ مهم وهو مدى التزامنا الجدّي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومنها إحقاق المساواة بين المرأة والرجل وتمكين المرأة على جميع الصُعُد خاصةً على الصعيد السياسي. فإذا أردنا أن نقرن القول بالفعل للإيفاء بتعهداتنا، علينا الإقرار بأنّ تنمية مجتمعاتنا وشعوبنا لن تتم ما لم تشمل جميع الفئات.

فتدخّلنا الجاد للإصلاح في المجالات التي ذكرت وبخاصة منها المجال المالي والاقتصادي كفيل بضمان التغيير على أرض الواقع مما يساهم في تغيير نظرة الشعب للمرأة وإزالة الصور النمطية والأدوار الجندرية المرسومة والتقاليد والثقافة السائدة التي طالما شكّلت جداراً في وجه تقدّمنا واستغلالنا لمواردنا وطاقات بلادنا.

فلنعمل على إزالة التمييز بكافة وجوهه من قوانيننا وتشريعاتنا ولنحرص على تمكين الفئات المهمّشة في مجتمعاتنا وإشراكها في صنع القرارات التي تحدّد نوعية ومستوى حياتها عبر اعتماد الكوتا ليس فقط في المؤسسات

---

29- نحو تمكين النساء في الإعلام،تقرير لمؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة،إعداد . نهوند القادري عيسى،2008

السياسية بل أيضاً في المؤسسات الاقتصادية والتربوية والإعلامية، لما ستعود علينا به من فائدة كما يظهر من تجارب مَن سبقنا في هذا المجال كالولايات المتحدة وجنوب أفريقيا وفرنسا مؤخراً التي تعمل اليوم عبر مشروع كوتا على تأمين وجود 40% من النساء في مجالس إدارة المؤسسات الخاصة تحت طائلة الغرامات وإلغاء نفاذ مقررات المجالس.[30] فإشراك هذه الفئات سيساهم في زيادة شرعية أنظمتنا وضمان أمن مجتمعاتنا اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

ولنعمل عبر موازناتنا وخططنا الإنمائية على إحقاق العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

الطريق أمامنا ليست سهلة في ظلّ التحديات التي توسع التقرير العربي للتنمية الإنسانية في عرضها، لكن متى توفّرت النوايا والإرادة فلن نعدم الوسيلة.

**30-** دراسة لمنظمة IFES، مشروع "وضع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، http://www.ifes.org/mena-region.html?page=project_173.

# المراجع

1- تقرير الرصد العالمي – البنك الدولي – 2007
http://econ.worldbank.org/external/default/main?contentMDK=21355010

2- الباشا منى ، التأهيل السياسي لدى أطفال لبنان (10-12 سنة)، رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الفرع الثاني، 2001.

3- حلو مرغريت، المرأة في الانتخابات البلدية في لبنان 1998: مخاض الديمقراطية في بنى المجتمعات المحلية، عمل مشترك، المركز اللبناني للدراسات، بيروت 1999.

4- تقرير تحكم المرأة في الموارد الاقتصادية وحصولها على الموارد المالية – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – 2009، ص 6.

5- حلو مرغريت، المرأة والسياسة في لبنان في الانتخابات النيابية وأزمة الديمقراطية في لبنان، عمل مشترك، المركز اللبناني للدراسات، بيروت 1998.

6- التقرير العربي للتنمية الإنسانية 2009، ص 57.

7- قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج التنموية: قضايا التجارة، مصادر المياه وحماية البيئة، أوراق مرجعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA)، 2007.

8- القادري عيسى، نهوند، نحو تمكين النساء في الإعلام من أجل تحقيق التكافؤ بين المواطنين والمواطنات، مؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة والبنك الدولي، بيروت 2008.

9- دور غرف الصناعة والتجارة و الهيئات الاقتصادية في تمكين المرأة، غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت، إحصاءات أوروستات، 2009، ص 34

10- حلو، مرغريت، "المرأة وانتخابات 2000: تكريس تقليد أم مؤشر تغيير" في الانتخابات النيابية في لبنان 2000: بين الاعاده والتغيير عمل جماعي، المركز اللبناني للدراسات، بيروت 2002.

11- دراسة لمنظمة IFES مشروع "وضع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (SWMENA )، http://www.ifes.org/mena-region.html?page=project_173

12- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة للعام 2009

13- تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة: انعكاسات الأزمة المالية على وضع المرأة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا،2009

14- نحو تمكين النساء في الإعلام،تقرير لمؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة،إعداد. نهوند القادري عيسى،2008

15- المتغيرات الدولية واللازمة المالية العالمية وتأثيرها على تمكين المرأة في سوق العمل،د محمد الشفيع عيسى

Keeping the promise: Forward–Rethinking To promote an Agreed Action Plan to Achieve the Millennium Development goals by 2015, daccess –dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N10/238/02/pdf/1

16- Global Gender gap Index , 2009

17- Malhotra A, S.R. sehuler, C. Boender "Measuring Women's Empowerment as a variable in International Development", Background paper prepared for the World Bank workshop on poverty and gender: New Perspectives , June 28-2002

18- Where do Arab Women Stand in The Development process? A Gender Based Statistical Analysts, Limited Distribution, E/ESCWA/5DD/2004/Booklet.1, 12 January, 2004.

19- ESCWA Website: www.escwa.org.lb/gsp

20- Goulding Kristine, "Unjustifiable Means to Unjustifiable Ends: Delegitimizing Parliamentary Gender Quotas in Tunisia, Al-Radia,vol IWSAW LAU

21- Liddell James, " Gender Quotas in client list system: The Case? Morocco's National list , Al Raida , vol LAU

22- Obeidat Reem, Content & Representation of Women in The Arab Media ,UN, Division for The Advancement of Women (DAW),2002

23- Center of Arab Women for Training and Research; http://www.cawtar.org

24- Gender – Based Differences Among Entrepreneurs and Workers in Lebanon. Social & Economic Development group / MENA Region, World Bank, 24-June 2009.

25- Jacobs, Jerry A, Gender Inequality at work, Sage publication California, 1995.

26- Etude mondiale sur le rôle des femmes dans le développement , Nations Unis, 17 Juin 2009.

27- JämStöd, Procédure pour la durabilité de l'approche intégrée de l'égalité entre les femmes et les hommes, JämStöd, Suède.

28- Stotsky, J.G. Budgeting with women in Mind, Finance and Development, vol44, No2, June 2007.

29- International Labor Organization website: www.ilo.org/global/About_the_ILO/Media_and_public_information/Press_releases/lang--en/